



عمان في ١١ مارس ٢٠١٩

بيان حول الوضع في الجزائر

تشهد الجزائر منذ أسابيع احتجاجات شعبية كبرى رفضا لترشح الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة في الانتخابات الرئاسية القادمة وذلك خلافا لما ينص عليه الدستور الجزائري فيما يتعلق بشروط الترشح.

وكل الهيئات والهيئات العربية والدولية، يتابع الاتحاد العربي للنقابات تطورات الأحداث في الجزائر وما شهدته مختلف مدنه من مسيرات شعبية عارمة، أظهر فيها الشعب الجزائري درجه عالية من المدنية وروح المواطنة وتمسك بسلمية الاحتجاجات المطالبة بتطبيق الدستور وإجراء انتخابات رئاسية شفافة تحترم فيها إرادة الشعب.

وقد ساهمت "الكونفدرالية العامة المستقلة لعمال الجزائر" في المسيرات الشعبية وتواجدت في معظمها مؤكدة وفائها لمبادئها بالاصطفاف إلى جانب المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب الجزائري في إطار من المدنية وبعيدا عن كل أشكال العنف.

لقد كذب الشعب الجزائري كل محاولات التهيب والاستدراج للعنف وقدم مثلا ناصعا في التمسك بحقه في احترام إرادته، وهو يسير بخطى ثابتة للتأسيس لمرحلة جديدة من أجل جزائر الحقوق والحريات بما في ذلك النقابية.

إن ما تمتلكه الجزائر من قاعدة عمالية واسعة تحتاج اليوم إلى مناخ اجتماعي وعلاقات عمل متوازنة تقطع مع ممارسات التذجين والنواطؤ والفساد التي دفع ثمنها ملايين العمال منذ رحيل القيادي النقابي "عبد الحق بن حمودة" وتسببت في تراجع الحقوق الأساسية للعمال وبقاء النقابات المستقلة في مواجهة كل أساليب المنع والقمع والتضييق.

إنّ الاتحاد العربي للنقابات يثمن سلمية الاحتجاجات الشعبية الجزائرية وفي ذات الوقت يعرب على تضامنه مع النقابات المستقلة في الجزائر في نضالها من أجل احترام وتفعيل الحقوق والحريات النقابية التي دأبت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على انتهاكها رغم مصادقتها على معظم الاتفاقية الدولية في هذا الشأن. إن احترام الحقوق والحريات النقابية سيساهم حتما في الانتقال إلى مرحلة جديدة تزيد في إشعاع الجزائر وتعود فيها الحركة النقابية الجزائرية بكل منظماتها إلى الاضطلاع بدورها وطنيا وعربيا ودوليا.

عاشت الحركة النقابية الجزائرية
حرة ومستقلة وديمقراطية

السكرتير التنفيذي
مصطفى التليبي